



وزارة التعليم العالي والبحث العالمي
جامعة وهران 2، محمد بن احمد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر قانون النقل والنشاطات المينائية
LADMAR



ينظم مخبر قانون النقل والنشاطات المينائية
ملتقى وطني حول

الشراكة المينائية (عام- خاص)

يوم 29 جانفي 2018

قاعة المحاضرات الكبرى

جامعة وهران 2، محمد بن احمد

على الساعة 8 ساو 30د

الدعوة عامة

اللجنة العلمية:

- السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
- السيد رئيس المجلس العلمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية
- بوخاتمي فاطمة، أستاذة التعليم العالي ومديرة مخبر قانون النقل والنشاطات المينائية.
- تراري ثاني مصطفى، أستاذ التعليم العالي ورئيس فرقة بمخبر قانون النقل والنشاطات المينائية.
- العربي شحط عبد القادر، أستاذ التعليم العالي ورئيس فرقة بمخبر قانون النقل والنشاطات المينائية.
- قمرابي عزالدين، دكتور ورئيس فرقة بمخبر القانون البحري والنشاطات المينائية.
- بوزبوجة عبد الحكيم، أستاذ وعضو بمخبر قانون النقل و النشاطات المينائية.
- دحماني محمد صغير، أستاذ وعضو بمخبر قانون النقل و النشاطات المينائية.

لجنة التنظيم:

- حوباد حياة، أستاذة مساعدة -أ-
- الماحي فاطيمة زهرة شريفة، دكتوراه في تخصص
- بوزبوجة حسين، طالب دكتوراه
- بلحاج خديجة، طالبة دكتوراه
- بوزبوجة حسين، طالب دكتوراه
- بن عبد السلام كمال، طالب دكتوراه
- بن دومية سعدية، طالبة دكتوراه
- بغداد يامنة آمال، كاتبة مخبر قانون النقل والنشاطات المينائية

إستمارة المشاركة

- الاسم واللقب.....
- الصفة.....
- مؤسسة الانتماء:.....
- العنوان.....
- رقم الهاتف.....
- البريد الإلكتروني.....
- عنوان المداخلة.....
- إشكالية البحث.....

يُرجى من الراغبين في المشاركة إرسال مُلخصاتهم إلى البريد الإلكتروني التالي:

labo.ladmar@yahoo.com

ملاحظة: آخر أجل لإيداع الملخصات يكون يوم 25 جاتفي 2018

Université Oran 2 Mohamed Ben Ahmed
Pr. BOUKHATMI
Directrice du Laboratoire
Droit des Transports et des
Activités Portuaires
(LADMAR)

الإشكالية.

تعتبر الشراكة عام - خاص شكلا من أشكال الاستثمار الحديثة التي تقوم على علاقة تعاقدية تجمع كلا من القطاع العام والقطاع الخاص في سبيل تمويل و تسيير واستغلال مشروع يتعلق بمرفق عام ، لمدة زمنية معتبرة. وهي بهذا الشكل تخدم كلا القطاعين ؛ فالدول بحاجة ماسة ليس فقط إلى الخبرة التي يملكها القطاع الخاص وإنما للتمويل المادي كذلك، لاسيما أمام العجز المالي الذي تعيشه العديد من الدول في الآونة الأخيرة مقارنة مع متطلبات المرافق العامة والمنشآت الأساسية بصفة عامة من رؤوس أموال قصد استمراريتها.

ولما كان الأمر كذلك، فقد تزايد اقبال الدول على هذا النوع من الصيغ التعاقدية بما في ذلك الجزائر، بحيث تم تعميمها على كل المجالات نذكر منها: مجال المياه، مجال النقل البري، مجال النقل الجوي ومجال الموانئ . تطبيق هذا النوع من الشراكة في هذا الميدان الأخير تمخض عنه ظهور "الشراكة المينائية" موضوع هذا الملتقى.

وأهم محاور هذا الملتقى تدور حول المسائل الآتية:

❖ نقاط تقاطع الشراكة المينائية مع الشراكة في القطاعات الأخرى :

- الشراكة عام خاص في قطاع النقل البري ؛

- الشراكة عام خاص في قطاع المياه؛

❖ اشكالات ابرام الشراكة عام خاص في قطاع الموانئ

❖ النشاطات التي تنصب عليها الشراكة المينائية

❖ الفصل في المنازعات الناشئة عن الشراكة المينائية